القمـــة العالميـــة
لمجتمـــع المعلومـــات
جنيف 2003 – تونس 2005

الوثيقة WSIS-II/PC-3/DT9(Rev.2)-A
28 سبتمبر 2005
الأصل: بالإنكليزية

رئيس اللجنة الفرعية B

الفصل الأول: آلية التنفيذ

و

الفصل الرابع: الطريق إلى المستقبل

[الفصل الأول: آلية التنفيذ

1. **نعترف** بأن الوقت قد حان للتحرك قدماً من المبادئ إلى العمل آخذين بعين الاعتبار العمل الجاري في تنفيذ خطة العمل، ولتعيين المجالات التي شهدت تقدماً أو التي تشهد تقدماً أو التي لم تحرز تقدماً. وينبغي للحكومات وسائر أصحاب المصلحة أن يعيّنوا تلك المجالات التي لا تزال تتطلب مزيداً من الجهود والموارد، وأن يقوموا، على نحو مشترك وحسب الاقتضاء، بوضع الاستراتيجيات وآليات التنفيذ الملائمة لنتائج القمة العالمية لمجتمع المعلومات على الصُعد العالمية والإقليمية والوطنية والمحلية مع إيلاء اهتمام خاص للشعوب والمجموعات التي لا تزال مهمشة فيما يتعلق بنفاذها إلى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات واستعمالها.

2. وبالنظر إلى الدور الرئيسي للحكومات في شراكة مع أصحاب المصلحة الآخرين في تنفيذ نتائج القمة العالمية بما فيها خطة العمل على الصعيد الوطني المشار إليها في [الاستهلال السياسي]، نشجع، حسب الاقتضاء، تلك الحكومات التي لم تقم بذلك بعد، على صياغة استراتيجيات إلكترونية وطنية شاملة ومتطلعة إلى المستقبل ومستدامة، بما في ذلك استراتيجيات إلكترونية خاصة بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات واستراتيجيات إلكترونية قطاعية، كجزء لا يتجزأ من خططها الإنمائية الوطنية واستراتيجياتها للحد من الفقر، وذلك بأسرع ما يمكن قبل حلول عام 2010.

3. **وندعم** جهود التكامل الإقليمية والدولية الرامية إلى بناء مجتمع المعلومات العالمي الموجه للتنمية، ونعيد تأكيد أن التعاون القوي داخل المناطق وفيما بينها لا غنى عنه لدعم تقاسم المعارف. وينبغي أن يسهم التعاون الإقليمي في بناء القدرات الوطنية وفي تطوير استراتيجيات إلكترونية وطنية، حسب الاقتضاء، بما في ذلك الاستراتيجيات الخاصة بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات والاستراتيجيات الإلكترونية القطاعية، بالإضافة إلى استراتيجيات التنفيذ الإقليمية.

4. **ونؤكد** أن تبادل الآراء وتقاسم الممارسات والموارد الفعالة عنصران جوهريان في تنفيذ نتائج القمة العالمية على الصعيدين الإقليمي والدولي. وتحقيقاً لذلك الغرض، ينبغي بذل الجهود بين جميع أصحاب المصلحة لتوفير وتقاسم المعارف والخبرات المفيدة المتعلقة بتصميم وتنفيذ الاستراتيجيات الإلكترونية الوطنية ورصدها وتقييمها، بما في ذلك الاستراتيجيات الخاصة بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات والاستراتيجيات الإلكترونية القطاعية والسياسات، حسب الاقتضاء. ومن بين

العناصر الجوهرية التي نسلّم بها العمل على سد الفجوة الرقمية في البلدان النامية على نحو مستدام، والحد من الفقر، وتدعيم بناء القدرات الوطنية، وتعزيز تنمية التكنولوجيات المحلية.

5. ونؤكد من جديد أنه من خلال التعاون الدولي للحكومات ومن خلال الشراكة مع جميع أصحاب المصلحة، سيكون في الإمكان النجاح في الاستجابة للتحدي الذي يواجهنا والمتمثل في تسخير إمكانيات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات باعتبارها أداة في خدمة التنمية وتعزيز استخدام المعلومات والمعرفة لتحقيق الأهداف والغايات الإنمائية المتفق عليها دولياً، بما في ذلك الأهداف الإنمائية للألفية، بالإضافة إلى تناول الأولويات الوطنية والمحلية، وبالتالي زيادة تحسين التنمية الاجتماعية–الاقتصادية للبشر جميعاً.

6. ونحن مصممون على تحسين التوصيلية على الصُعد العالمية والإقليمية والوطنية والنفاذ بأسعار معتدلة إلى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات عن طريق تعاون دولي معزز بين جميع أصحاب المصلحة يشجع التبادل التكنولوجي بشروط توافق عليها الأطراف المعنية، وتنمية الموارد البشرية وتدريبها ومن ثم يزيد قدرة البلدان النامية على المشاركة بشكل كامل، والإسهام والابتكار في مجتمع المعلومات.

[6مكرراً وإذ نشير إلى أن التعاون الدولي بين جميع أصحاب المصلحة ينطوي على أهمية حيوية في تنفيذ خطة العمل هذه وينبغي من ثم تدعيمه بغية تعزيز النفاذ الشامل وسد الفجوة الرقمية، [نتعهد بأن نضطلع بتقييم منتظم لتأثير هذا التعاون وأن نعمل سوياً من أجل إزالة أي عقبات تعترضه.]]

6مكرراً جديدة ينبغي للمنظمات الدولية والإقليمية أن تضطلع بتقييم النفاذ الشامل للبلدان إلى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وأن تقدم تقارير عن هذا النفاذ بصورة منتظمة، بغية إتاحة فرص متكافئة لنمو قطاعات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في البلدان النامية.

7. ونؤكد من جديد التزامنا بتوفير نفاذ عادل إلى المعلومات والمعارف للجميع، ونعترف بدور تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من أجل التنمية الاقتصادية والتنمية. **ونلتزم** بالعمل من أجل تحقيق الأهداف الإرشادية المبينة في خطة العمل والتي تشكل إشارات مرجعية عالمية لتحسين التوصيلية والنفاذ العالمي الشامل والمنصف واللاتمييزي والمحتمل التكلفة فيما يتعلق باستعمال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، مع مراعاة الظروف الوطنية المختلفة، وهي الأهداف التي يتعين تحقيقها بحلول عام 2015. كما نؤكد من جديد التزامنا باستعمال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات كأداة إضافية لتحقيق الأهداف والغايات الإنمائية المتفق عليها دولياً، بما في ذلك الأهداف الإنمائية للألفية، من خلال ما يلي:

أ) *إدخال الاستراتيجيات الإلكترونية الوطنية في تيار خطط العمل الوطنية وتنسيقها معها*، بما في ذلك الاستراتيجيات الخاصة بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات والاستراتيجيات الإلكترونية القطاعية، وذلك من خلال خطط العمل المحلية والوطنية والإقليمية، حسب الاقتضاء، ووفقاً لأولويات التنمية المحلية والوطنية، عن طريق اتخاذ تدابير ملزمة زمنياً؛

ب) *وضع وتنفيذ سياسات تمكينية* تعكس الأوضاع في البلدان المختلفة وتعزز بيئة دولية داعمة والاستثمار الأجنبي المباشر وتعبئة الموارد المحلية من أجل دعم تنظيم المشاريع لا سيما المشاريع الصغيرة والمتوسطة والمتناهية الصغر مع مراعاة أسواقها الخاصة وسياقها الثقافي الخاص. وينبغي أن تنعكس هذه السياسات في إطار تنظيمي يتسم بالشفافية والعدل من أجل تهيئة بيئة تنافسية لدعم هذه الغايات وتعزيز النمو الاقتصادي.

ج) *بناء القدرات* لدى الجميع *في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات*، وبناء الثقة في استخدام الجميع لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، بمن فيهم الشباب والنساء والسكان الأصليون والأشخاص الذين يعانون من الإعاقة

والمجتمعات الريفية المحلية – وذلك من خلال تقديم وتحسين برامج وأنظمة تعليمية وتدريبية ملائمة تشمل التعليم مدى الحياة والتعلم عن بُعد؛

د) *تعزيز [العمل التطوعي]* في المجتمعات المحلية وتعزيز نفاذ المجتمعات المحلية؛

هـ) *تعزيز السياسات العامة التي تهدف إلى توفير إمكانية النفاذ بتكلفة محتملة* إلى المعدات والبرمجيات، وتوفير التوصيلية، والبيئة التكنولوجية المتقاربة، وبناء القدرات وتوفير المحتوى المحلي؛

و) *إعداد وتنفيذ تطبيقات للحكومة الإلكترونية* ترتكز على معايير مفتوحة لتعزيز نمو أنظمة الحكومة الإلكترونية وتشغيلها البيني، على جميع المستويات، مما يساعد على دعم النفاذ إلى المعلومات والخدمات الحكومية، ويسهم في بناء شبكات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وتنمية الخدمات المتاحة لكل فرد وبأي وسيلة في كل مكان وفي أي وقت؛

ز) *تعزيز المكتبات* في دورها كخدمة عامة من أجل دعم توصيلية المجتمعات المحلية والتوعية بالمعلومات، وضمان النفاذ المجاني والعادل إلى المعلومات، مع إيلاء عناية خاصة لاحتياجات المجتمعات المحلية الفقيرة في الخدمات؛

ح) *دعم المؤسسات التربوية والعلمية والثقافية*، بما فيها المتاحف والمكتبات والمحفوظات، في أدائها لدورها في إعداد المحتوى المتنوع وضمان النفاذ إليه والحفاظ عليه، بما في ذلك الشكل الرقمي، دعماً للتعليم النظامي وغير النظامي والبحث والابتكار؛

ط) *تشجيع سياسات فعّالة لإدارة المعلومات* في القطاعين العام والخاص، بما في ذلك إعداد المحفوظات الرقمية القائمة على المعايير والحلول الابتكارية لتجاوز التكنولوجيا التي عفا عليها الزمن، ولضمان الحفاظ على المعلومات في الأجل الطويل والانتفاع المستمر بها؛

ي) *تحسين النفاذ إلى المعارف الصحية* وخدمات الطب عن بُعد *في العالم*، لا سيما في مجالات مثل التعاون العالمي في الاستجابة للطوارئ والوصول إلى المهنيين العاملين في مجال الصحة وإقامة الشبكات فيما بينهم للمساعدة على تحسين نوعية الحياة والأحوال البيئية؛

ك) بناء قدرات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لتحسين النفاذ إلى الشبكات والخدمات البريدية واستخدامها؛

ل) *استعمال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لتحسين النفاذ إلى المعارف الزراعية*، ومكافحة الفقر ودعم الإنتاج والنفاذ إلى المحتوى المتعلق بالزراعة الملائم محلياً؛

م) *[إنشاء شبكات محلية وإقليمية* لتحسين النظام العالمي لرصد الحالات الطارئة والإنذار بها ومكافحتها والاستجابة لمقتضياتها؛]

ن) *[وضع أنظمة للرصد والإنذار المبكر قائمة على المعايير، وتسهيل* الاستجابة *لمقتضيات الطوارئ* في المناطق التي تهددها مخاطر كبيرة في جميع أنحاء العالم باستعمال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات التي يتيسر النفاذ إليها لجميع المجموعات والأفراد من أجل التنبؤ بالكوارث الطبيعية والكوارث التي من صنع الإنسان ورصد هذه الكوارث والحد من تأثيرها، فضلاً عن نشر الإنذارات التي يسهل على المعرضين للمخاطر فهمها؛]

الفقرة س) القديمة + ن) وضع أنظمة للرصد والإنذار المبكر قائمة على المعايير على الصعيد العالمي، ودمجها في الشبكات الوطنية والإقليمية، وتسهيل الاستجابة لمقتضيات الطوارئ في المناطق التي تهددها مخاطر كبيرة في جميع أنحاء العالم باستعمال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات التي يتيسر النفاذ إليها لجميع المجموعات والأفراد من أجل التنبؤ بالكوارث الطبيعية والكوارث التي من صنع الإنسان ورصد هذه الكوارث والحد من تأثيرها، وتدعيم شبكات المعلومات والاتصالات [بما في ذلك شبكات الاتصالات في حالات الطوارئ] لنشر الإنذارات التي يسهل على المعرضين للمخاطر فهمها.

س) *دعم قدرة المجتمعات المحلية* في جميع المناطق لوضع المحتوى باللغات المحلية؛

ع) *تحسين التوصيلية العالمية والإقليمية والوطنية* والنفاذ إلى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات عن طريق تعزيز التعاون الدولي الذي يشجع نقل التكنولوجيا وتدريب وتطوير الموارد البشرية من أجل زيادة قدرات البلدان النامية، بما فيها أقل البلدان نمواً وقدرات مواطنيها على المشاركة بشكل كامل في مجتمع المعلومات؛

ف) *التشجيع القوي للمؤسسات العاملة في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات على الالتزام بعمليات الإنتاج الملائمة للبيئة*؛ وإعادة تدوير المنتجات والتخلص السليم من نواتج نفايات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بغية التقليل إلى أدنى حد من الآثار السلبية لاستعمال وصناعة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات على الناس والبيئة؛

ص) *إدماج الأطر والسياسات العامة التنظيمية، والذاتية التنظيم [والتشاركية التنظيم] وغيرها من الأطر الفعالة من أجل حماية الأطفال والشباب* من الإيذاء والاستغلال من خلال إدماج تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في خطط العمل الوطنية والاستراتيجيات الإلكترونية الوطنية؛

ر)*القديمة* تعزيز استعمال وسائط الإعلام التقليدية والجديدة من أجل تعزيز النفاذ العالمي إلى المعلومات والثقافة والمعارف لجميع الناس، ولا سيما للسكان الضعفاء والسكان في البلدان النامية واستعمال الإذاعة والتلفزيون كأداتين للتعليم والتعلم؛

ق) *[تعزيز حرية الصحافة وحرية الحصول على المعلومات* وكذلك استقلالية وسائط الإعلام وتعدديتها وتنوعها، والحد من أوجه الاختلال الدولي التي تؤثر على وسائط الإعلام؛]

ق)الجديدة تشجيع وضع التشريعات المحلية التي تكفل استقلالية وتعددية وسائل الإعلام واتخاذ التدابير الملائمة – وفقاً لحرية التعبير على مراعاة تقييدات معينة ينص عليها القانون من أجل احترام حقوق الآخرين وسمعتهم، وحماية الأمن الوطني والنظام العام والأخلاق العامة. وإعادة تأكيد استخدام ومعالجة وسائل الإعلام للمعلومات بطريقة مسؤولة وفقاً لأعلى المعايير الأخلاقية والمهنية.

ر) *رقمنة معطياتنا التاريخية وتراثنا الثقافي* لمنفعة الأجيال المقبلة.

ش) [حفز الفتيات والنساء من خلال التدابير الفعّالة في مجالات التعليم والبحث (بما في ذلك العلم والتكنولوجيا) على المشاركة الكاملة في مجتمع المعلومات. وستساعد هذه التدابير على تعزيز أداء النساء كعاملات ومربيات وباحثات وممثلات للمجتمع المدني وصاحبات مصلحة في عمليات الحكومة الإلكترونية وفي اتخاذ القرارات ووضع الخطط السياسية والفعلية للمنظمات الرقابية؛]

ش)الجديدة: تنفيذ تدابير فعّالة في مجال التدريب والتعليم (لا سيما العلم والتكنولوجيا) لحفز مشاركة الفتيات والنساء بصورة كاملة في مجتمع المعلومات. وستساعد هذه التدابير أيضاً على تعزيز مشاركة النساء كمربيات وباحثات وممثلات للمجتمع المدني وصاحبات مصلحة في عملية الحكومة الإلكترونية بما في ذلك صنع القرارات ومراقبة السياسات العامة وخطط العمل المتعلقة بمجتمع المعلومات.

ت) [إيلاء عناية خاصة لصوغ مفاهيم التصميم الشامل التي تعزز نفاذ جميع الأشخاص بمن فيهم المعوقون.]

فقرة جديدة 11A المكررة من الاستهلال السياسي **نحن نعترف بالعلاقة الجوهرية بين الحد من الكوارث والتنمية المستدامة والقضاء على الفقر، وأن الكوارث تقوّض الاستثمارات في وقت قصير جداً وتشكل عائقاً كبيراً أمام التنمية المستدامة والقضاء على الفقر. ونعي تماماً الدور التمكيني الهام لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات على الصعد الوطنية والإقليمية والدولية، بما في ذلك،**

تعزيز قدرات البلدان النامية في استخدام أدوات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من أجل الإنذار المبكر بالكوارث الوطنية، وإدارة الاتصالات والاتصالات اللازمة في حالات الطوارئ، بما في ذلك دمجها في الإطار العالمي.

تعزيز التعاون التقني بشأن استحداث وتطبيق أدوات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بتكلفة فعالة من أجل وضع وتشغيل الإنذار بالكوارث ونظام إدارة الاتصالات والاتصالات اللازمة في حالات الطوارئ.

تعزيز التعاون الإقليمي والدولي من أجل النفاذ بيسر إلى الموارد التقنية والمعلوماتية وتقاسمها لمواجهة الكوارث، بما في ذلك تعزيز استخدام البنى التحتية للفضاء، واستكشاف الموارد لتيسير مشاركة البلدان النامية ***(ووفق على هذا النص).***

[خط جديد لمساعدة الأطفال. **نتعهد بتعبئة الموارد بما في ذلك الموارد البشرية لإعداد: خط هاتفي جديد من ثلاثة أو أربعة أرقام لمساعدة الأطفال في كل بلد. ويمكن أن يكون هذا الرقم هو رقم النفاذ الشامل المخصص للأطفال، ومشابه لأرقام خدمات الطوارئ المتاحة حالياً في بلدان كثيرة، وينبغي أن يكون هذا الخط متاحاً ومجانياً سواء من الهواتف الثابتة أو المتنقلة.]**

8. **وبناء على ذلك** تدعو المنظمات الدولية والمنظمات الدولية الحكومية إلى أن تطور في حدود الموارد المعتمدة تحليلاتها للسياسة العامة وبرامجها لبناء القدرات بالاستناد إلى الخبرات العملية والقابلة للتكرار في شؤون تكنولوجيا المعلومات والاتصالات التي أدت إلى تحقيق النمو الاقتصادي والتخفيف من وطأة الفقر عن طريق تحسين القدرة التنافسية للمؤسسات.

9. **[ونذكّر** بأن خطة عمل القمة العالمية تحدد تقييم الأداء وعلامات قياسه دولياً بمراعاة مختلف الظروف الوطنية كجانب هام في أعمال المتابعة والتقييم. وإذ ندرك ضرورة تحقيق مجموعة مشتركة من المؤشرات الرئيسية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات تكون متناسقة ومتفقاً عليها دولياً، فإننا نرحب بالتقدم المحرز بشأن وضع قائمة بالمؤشرات الرئيسية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، ونشجع المزيد من التنسيق مع العمل الذي تضطلع به حالياً لجنة الإحصاءات التابعة للأمم المتحدة وغيرها من المحافل الدولية ذات الصلة بشأن قياس التقدم المحرز في تحقيق الأهداف والغايات الإنمائية المتفق عليها دولياً، بما في ذلك الأهداف الإنمائية للألفية.]

9B وإن من شأن المؤشرات ومعايير القياس الملائمة، بما في ذلك مؤشرات التوصيلية على مستوى المجتمع المحلي، أن توضح مدى الفجوة الرقمية في أبعادها المحلية والدولية، وأن تخضعها للتقييم المنتظم، وتساعد على تتبع التقدم العالمي في استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات تحقيقاً للأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً، بما في ذلك أهداف إعلان الألفية.

10. **وندعو ونشجع** المكاتب الإحصائية الوطنية ووكالات الحكومة الإلكترونية، ووكالات الأمم المتحدة ولجانها الإقليمية، والمنظمات الحكومية الدولية والمنظمات الدولية وسائر أصحاب المصلحة إلى دعم هذه الجهود البحثية من خلال توفير الدعم التقني وتقاسم المعطيات بما فيها المعطيات المصنفة حسب نوع الجنس والسن وغير ذلك. وندعو المجتمع الدولي إلى تعزيز القدرة الإحصائية للبلدان النامية من خلال تقديم دعم ملائم على الصعيدين الوطني والإقليمي.

12. **ونعترف** بأن أهدافنا يمكن أن تتحقق من خلال مشاركة وتعاون جميع أصحاب المصلحة في مجتمع المعلومات. ونشجع نشوء تعاون معزز بين أصحاب المصلحة وفيما بينهم، ومواصلة هذا التعاون لكفالة التنفيذ الفعال لنتائج جنيف وتونس، وذلك مثلاً عن طريق تعزيز الشراكات بين العديد من أصحاب المصلحة، بما فيها الشراكات بين القطاعين العام والخاص (PPPs)، وتشجيع وضع برامج مواضيعية لأصحاب مصلحة متعددين على الصعيدين الوطني والإقليمي وذلك من خلال بذل جهد مشترك وإجراء حوار مع البلدان النامية وأقل البلدان نمواً، والشركاء الإنمائيين والجهات الفاعلة في قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

14. **ونلتزم** باستعراض ومتابعة التقدم المحرز في سد الفجوة الرقمية آخذين بعين الاعتبار اختلاف مستويات التنمية بين الدول لكي يمكن تحقيق الأهداف والغايات الإنمائية المتفق عليها دولياً، بما في ذلك الأهداف الإنمائية الواردة في الإعلان بشأن الألفية، وتقييم فعالية الاستثمار وجهود التعاون الدولي في بناء مجتمع المعلومات، وتعيين الفجوات وأوجه العجز في الاستثمار، وابتكار استراتيجيات للتصدي لها.

[15. ونطلب إلى الاتحاد الدولي للاتصالات والمنظمات الإقليمية المعنية أن تقوم على نحو منتظم بإطلاع آلية متابعة القمة على الأنشطة الرامية إلى الحفاظ على سلامة استعمال طيف الترددات الراديوية من أجل الصالح العام، وذلك طبقاً للمبادئ القانونية ومع المراعاة التامة للقوانين والاتفاقات الدولية ذات الصلة، واللوائح الوطنية والدولية.]

16. **ونعترف بأن** مشاركة أصحاب المصلحة المتعددين أساسية للنجاح في بناء مجتمع معلومات جامع وموجه للتنمية. ونؤكد أن مشاركة جميع أصحاب المصلحة في تنفيذ نتائج القمة العالمية لمجتمع المعلومات وفي أنشطة المتابعة على الصُعد الوطنية والإقليمية والدولية بالإضافة إلى الهدف الجامع المتمثل في مساعدة البلدان على تحقيق الأهداف والغايات الإنمائية المتفق عليها دولياً بما في ذلك الأهداف الإنمائية الواردة في الإعلان بشأن الألفية تمثل جميعاً الأداة الرئيسية لتحقيق ذلك النجاح.

17. **ونوافق** من أجل ضمان استدامة التقدم المحرز نحو تحقيق أهداف القمة العالمية لمجتمع المعلومات بعد إتمام مرحلة تونس على إرساء [آلية] [عملية] [تنفيذ و]متابعة لنتائج القمة العالمية لمجتمع المعلومات على الصُعد الوطنية والإقليمية والدولية، كجزء من عملية متكاملة ومنسقة. ويمكن أن تشمل هذه [العملية] [الآلية] على كل من الصُعد، العناصر التالية:

أ) التنفيذ؛
ب) التقييم؛
ج) الاستعراض ومناقشة السياسة العامة والمتابعة.

18. **وعلى الصعيد الوطني**، واستناداً إلى نتائج القمة العالمية لمجتمع المعلومات، نشجع الحكومات على القيام بمشاركة جميع أصحاب المصلحة بوضع إطار *تنفيذ* وطني يأخذ في الاعتبار أهمية توفير بيئة تمكينية ينبغي من خلالها:

أ) جعل الاستراتيجيات الإلكترونية الوطنية،[بما فيها الاستراتيجيات الإلكترونية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات والاستراتيجيات الإلكترونية القطاعية،] حيثما كان ذلك ملائماً، جزءاً لا يتجزأ من خطط التنمية الوطنية، بما في ذلك استراتيجيات الحد من الفقر الرامية إلى المساهمة في تحقيق الأهداف الواردة في إعلان الألفية؛

ب) إدماج تكنولوجيا المعلومات والاتصالات إدماجاً كاملاً في صلب الاستراتيجيات الخاصة بالمساعدة الإنمائية الرسمية (ODA) من خلال تقاسم وتنسيق المعلومات على نحو أكثر فعالية بين الشركاء الإنمائيين ومن خلال تحليل وتقاسم أفضل الممارسات والدروس المستفادة من الخبرات المستمدة من استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لأغراض برامج التنمية؛

ج) استعمال برامج المساعدة التقنية الثنائية والمتعددة الأطراف القائمة، بما في ذلك البرامج المنفذة في إطار مساعدات الأمم المتحدة الإنمائية، وحيثما أمكن ذلك، لمساعدة الحكومات في جهودها التنفيذية على الصعيد الوطني؛

د) أن تتضمن تقارير التقييم القطرية المشتركة، مكوناً بشأن استعمال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لأغراض التنمية.

19. على الصعيد الإقليمي:

أ) يمكن للمنظمات الحكومية الإقليمية المشتركة، بناءً على طلب الحكومات، وبالتعاون مع سائر أصحاب المصلحة، القيام بتنفيذ أنشطة القمة العالمية لمجتمع المعلومات، وتبادل المعلومات وأفضل الممارسات على المستوى الإقليمي، كما يمكنها تسهيل المناقشات حول السياسات العامة بشأن استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من أجل التنمية مع التركيز على تحقيق الأهداف والمقاصد الإنمائية المتفق عليها دولياً، بما في ذلك الأهداف الإنمائية للألفية؛

ب) يمكن للجان الأمم المتحدة الإقليمية، بناءً على طلب من الدول الأعضاء وفي إطار ميزانياتها المعتمدة، تنظيم أنشطة إقليمية لمتابعة القمة العالمية لمجتمع المعلومات بالتعاون مع المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية على فترات معقولة، كما يمكن لها أن تساعد الدول الأعضاء بتزويدها بالمعلومات التقنية المناسبة واللازمة لإعداد الاستراتيجيات الإقليمية وتنفيذ نتائج المؤتمرات الإقليمية؛

ج) **من رأينا** أن وجود نهج يقوم على مشاركة العديد من أصحاب المصلحة واشتراك المجتمع المدني وكيانات قطاع الأعمال وغيرها في تنفيذ الأنشطة الإقليمية للقمة أمر أساسي.

20. على الصعيد الدولي، بالنظر إلى أهمية تهيئة بيئة تمكينية:

أ) ينبغي أن يراعى في *تنفيذ ومتابعة* نتائج مرحلتي جنيف وتونس للقمة في منظومة الأمم المتحدة ما جاء في وثائق القمة من مواضيع وخطوط عمل أساسية بمشاركة كاملة من جميع أصحاب المصلحة؛

ب) ينبغي أن تقوم كل وكالة من وكالات الأمم المتحدة في إطار ولايتها واختصاصاتها، وعلى أساس مقررات هيئاتها الإدارية، ووفقاً لقرار الجمعية العامة 57/270 B، بتيسير الأنشطة بين مختلف أصحاب المصلحة، بما في ذلك المجتمع المدني وقطاع الأعمال، من أجل مساعدة الحكومات في جهودها من أجل تنفيذ أهداف القمة. وينبغي أن تشمل عمليات التيسير هذه، ضمن أمور أخرى، تبادل المعلومات، وإنشاء المعارف، وتقاسم أفضل الممارسات والمساعدة في إقامة شراكات متعددة أصحاب المصالح يشترك فيها القطاع الخاص والقطاع العام. وينبغي أن تتم عملية التيسير هذه في إطار الميزانيات المعتمدة لتلك الوكالات.

]

ونحن نؤكد أهمية التنفيذ الفعّال ي الوقت المناسب لنتائج القمة ونرى أن آليات تنسيق تنفيذ الأنشطة بين وكالات الأمم المتحدة ينبغي أن يحددها الأمين العام للأمم المتحدة على أساس الممارسات المتبعة داخل منظومة الأمم المتحدة.

وإذ نذكّر بأن عملية التنفيذ المتكاملة والمنسقة على مستوى المنظومة لنتائج المؤتمرات ومؤتمرات القمة التي تنظمها الأمم المتحدة في المجالات الاقتصادية والاجتماعية، ومتابعة التنفيذ ينبغي تتبع الإجراءات المنصوص عليها في القرار 57/270B الصادر عن الجمعية العامة للأمم المتحدة، وأن تأثير تكنولوجيا المعلومات والاتصالات يشمل جميع القطاعات، وبالتالي وكالات الأمم المتحدة، نتفق أيضاً على أن خبرة وكالات الأمم المتحدة والأنشطة التي تقوم بها في عملية القمة العالمية لمجتمع المعلومات ينبغي أن يستمر تطبيقها إلى أقصى حد ممكن.

واعترافاً بأن تكنولوجيا المعلومات والاتصالات يمكن أن تكون بمثابة أداة لتحفيز تحقيق الأهداف والمقاصد الإنمائية المتفق عليها دولياً، بما في ذلك الأهداف الإنمائية للألفية، تحث وكالات الأمم المتحدة، وخصوصاً الوكالات التي قد يكون لولايتها تأثير كبير على قيام مجتمع للمعلومات شامل وإنمائي التوجه، على النظر، في إطار ولايتها واختصاصاتها، واستناداً إلى المقررات التي تصدرها الأجهزة الرئاسية في كل منها وبما يتفق مع قرار الجمعية العامة رقم 57/270B، لتسهيل أنشطة بين مختلف أصحاب المصلحة، بما في ذلك المجتمع المدني وقطاع الأعمال، لمساعدة الحكومات الوطنية في تنفيذ جهودها.

واعترافاً أيضاً بأن النجاح في بناء مجتمع للمعلومات يعتمد على توافر البنية التحتية وتطوير المحتوى، نطلب من الاتحاد، بالتعاون الوثيق مع اليونسكو وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي مواصلة القيام بالدور الإداري القيادي، وتنظيم اجتماع لمنسقي خطوط العمل كما هو مذكور في الملحق ألف.

ونطلب من الأمين العام كذلك، بصفته رئيس مجلس الرؤساء التنفيذيين للتنسيق أن يدرس إمكانية التعاون بين الوكالات.

[

ج)

د) من شأن التنسيق بين أنشطة التنفيذ التي يقوم بها مختلف أصحاب المصلحة أن يتيح تبادل المعلومات وتفادي الازدواجية في الأنشطة؛

هـ) ينبغي دعم وتشجيع إقامة شراكات بين أصحاب المصلحة المتعددين تهدف إلى سد الفجوة الرقمية، ونرحب في هذا الصدد بمبادرات مثل المبادرة التي يقودها الاتحاد الدولي للاتصالات "التوصيل بين أرجاء العالم"؛

و)

[**21.** **نرجو**، في سياق عملية متابعة القمة، مساعدة البلدان المتأثرة بأي إجراء أحادي الجانب لا يتفق مع القانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة، من شأنه أن يعوق التحقيق الكامل للتنمية الاقتصادية والاجتماعية لسكان البلدان المتأثرة أو يعوق رفاهية هذه الشعوب، وتهدف تلك المساعدة إلى التغلب على العوائق التي تحول بين السكان والتمتع الكامل بمزايا مجتمع المعلومات.]

[**الملحق ألف**

خطوط العمل	**المنسق (المنسقون)**
جيم 1. دور الحكومات وجميع أصحاب المصلحة في النهوض بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات من أجل التنمية	المجلس الاقتصادي والاجتماعي/لجان الأمم المتحدة الإقليمية
جيم 2. البنية التحتية للمعلومات والاتصالات	الاتحاد الدولي للاتصالات
جيم 3. النفاذ إلى المعلومات والمعرفة	الاتحاد الدولي للاتصالات/اليونسكو
جيم 4. بناء القدرات	الاتحاد الدولي للاتصالات/اليونسكو
جيم 5. بناء الثقة والأمن في استعمال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات	الاتحاد الدولي للاتصالات
جيم 6. البيئة التمكينية	الاتحاد الدولي للاتصالات/برنامج الأمم المتحدة الإنمائي
جيم 7. تطبيقات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات	
• الحكومة الإلكترونية	برنامج الأمم المتحدة الإنمائي/الاتحاد الدولي للاتصالات
• الأعمال التجارية الإلكترونية	منظمة التجارة العالمية/مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية
• التعلم الإلكتروني	اليونسكو/الاتحاد الدولي للاتصالات
• الصحة الإلكترونية	منظمة الصحة العالمية/الاتحاد الدولي للاتصالات
• التوظيف الإلكتروني	منظمة العمل الدولية
• البيئة الإلكترونية	منظمة الأرصاد العالمية/المنظمة العالمية للأرصاد الجوية/ برنامج الأمم المتحدة للبيئة/برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية
• الزراعة الإلكترونية	منظمة الأغذية والزراعة
• العلم الإلكتروني	اليونسكو
جيم 8. التنوع الثقافي والهوية الثقافية والتنوع اللغوي والمحتوى المحلي	اليونسكو
جيم 9. وسائط الإعلام	اليونسكو
جيم 10. الأبعاد الأخلاقية لمجتمع المعلومات	اليونسكو/المجلس الاقتصادي والاجتماعي
جيم 11. التعاون الدولي والإقليمي	لجان الأمم المتحدة الإقليمية/برنامج الأمم المتحدة الإنمائي/ الاتحاد الدولي للاتصالات/المجلس الاقتصادي والاجتماعي
باء. الغايات والأهداف والمقاصد	المجلس الاقتصادي والاجتماعي/الاتحاد الدولي للاتصالات
دال. التضامن الرقمي	الاتحاد الدولي للاتصالات/برنامج الأمم المتحدة الإنمائي
هاء. المتابعة والتقييم	الاتحاد الدولي للاتصالات

]

الفصل الرابع: الطريق إلى المستقبل

40. يتطلب بناء مجتمع معلومات يشمل الجميع وذي توجه تنموي جهوداً متواصلة. وهكذا نلتزم بمواصلة ارتباطنا الكامل بالعمل على الصعيد الوطني والإقليمي والدولي لكفالة المتابعة المستدامة لتنفيذ النتائج والتعهدات التي تم التوصل إليها أثناء عملية القمة العالمية لمجتمع المعلومات ومرحلتي القمة في جنيف وتونس. ومع مراعاة الأوجه المتعددة في بناء مجتمع المعلومات فمن الضروري تحقيق التعاون الفعال بين الحكومات ووكالات الأمم المتحدة والمجتمع المدني والقطاع الخاص بما يتفق مع أدوارها ومسؤولياتها المختلفة والاستفادة من خبراتها.

40A] ولا بد في هذا التعاون من [التقيّد] [الاسترشاد] بأحكام القرار 57/270B للجمعية العامة للأمم المتحدة وبما يتفق مع مقررات القمة في عام 2005.

40A الأمم المتحدة

40A] **ينبغي *تنظيم استعراض وحوار* بشأن السياسات في إطار متابعة نتائج المؤتمرات ومؤتمرات القمة التي تنظمها الأمم المتحدة في المجالات الاقتصادية والاجتماعية، كما هو منصوص عليه في القرار 57/270B للجمعية العامة للأمم المتحدة. وينبغي أن يكون ذلك جزءاً لا ينفصل عن عملية استعراض تنفيذ إعلان الألفية الصادر عن الأمم المتحدة]**

41. ينبغي أن تقوم آليات متابعة القمة العالمية لمجتمع المعلومات على أساس نهج تعدد أصحاب المصلحة. وندرك الحاجة إلى إنشاء آليات مناسبة للتنفيذ والتقييم وكذلك لإجراء مناقشات واستعراض للسياسات، تشترك فيها الحكومات وجميع أصحاب المصلحة بما في ذلك الهيئات الوطنية والإقليمية والدولية وغيرها. [ونلاحظ أن الوثائق الصادرة عن القمة في عام 2005 تؤكد دور المجلس الاقتصادي والاجتماعي (ECOSOC) باعتباره محفلاً جيداً يتحقق في إطاره التزام رفيع المستوى بين الدول الأعضاء ومع المؤسسات التمويلية الدولية والقطاع الخاص والمجتمع المدني].

أ) إن التنفيذ الفعال لنتائج القمة العالمية لمجتمع المعلومات أمر مهم لتحقيق الأهداف والمقاصد الإنمائية المتفق عليها دولياً، بما في ذلك الأهداف الإنمائية للألفية.

إننا ندعو، من أجل بناء مجتمع معلومات يشمل الجميع ويضع الناس في صلب اهتماماته ويكون ذا توجه إنمائي، إلى اشتراك نشط من القطاع الخاص والمجتمع المدني للعمل مع الحكومات في تنفيذ نتائج القمة العالمية لمجتمع المعلومات على المستويات المحلية والوطنية والإقليمية والدولية في جهد تعاوني مع مراعاة الأولويات المحلية والوطنية وكذلك ضرورة تقوية التعاون بين بلدان الجنوب.

ب) إن التقييم هو عنصر مهم في تقييم تنفيذ نتائج القمة العالمية لمجتمع المعلومات. لذلك نتعهد بمتابعة تنفيذ نتائج مرحلتي جنيف وتونس من خلال إطار للمؤشرات الإحصائية قابل للمقارنة دولياً ومتفق عليه. وينبغي أن يشمل هذا الإطار عناصر كمية ونوعية وأن يأخذ في الاعتبار أيضاً الملامح المختلفة لأبعاد التنمية والظروف والأولويات الوطنية.

ج) بالنظر إلى الطبيعة الدينامية لمجتمع المعلومات وإلى تطور تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وتطبيقاتها، من الضروري وجود نقاش واستعراض منتظمين للسياسات العامة. ومع الاعتراف بأن قرارات السياسة العامة هي من المسؤوليات الأساسية للحكومات فإننا نعتبر أن المشاركة في النقاش السياسي من قبل المجتمع المدني المحلي وكيانات الأعمال وغيرها هي من الأمور الضرورية، وندعو جميع أصحاب المصلحة إلى المشاركة الفعالة في استعراض الأنشطة وفي المناقشات السياسية التي يتم تنظيمها في إطار متابعة نتائج المؤتمرات الكبرى للأمم المتحدة وقممها في المجالين الاقتصادي والاجتماعي.

42. ينبغي السعي إلى إيجاد آليات مالية مناسبة لتنفيذ خطط العمل الطويلة الأجل لبناء مجتمع المعلومات.

43. [نحن متفقون على أن متابعة إدارة الإنترنت يجب أن تكون منفصلة عن المسائل الأخرى، وأن تنظم على النحو الوارد في الفصل الثالث.]

44. ينبغي وضع إطار فعال *لتقييم* الأداء على المستوى الدولي ووضع إطار لبيانات الأساس. وإذ نشير إلى أن خطة العمل تدعو إلى ضرورة التقييم الدولي ووضع خط أساسي للبيانات من خلال مؤشرات إحصائية قابلة للمقارنة بما يتيح متابعة تنفيذ أهداف القمة العالمية لمجتمع المعلومات ومقاصدها ومراميها، فإننا نرحب بوضع دليل الفرصة الرقمية (DOI) ودليل فرصة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات باعتبارهما أداتين لقياس قدرة البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات في البلدان وندعو جميع أصحاب المصلحة إلى المساهمة في تطوير هذين الدليلين.

[نص جديد لدمج الفقرتين 44 و45. **إن وضع مؤشرات لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات أمر مهم لقياس الفجوة الرقمية.** ونحن نؤيد *مبادرة الشراكة من أجل قياس تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لأغراض التنمية، وهي شراكة بين العديد من أصحاب المصلحة تهدف إلى زيادة* توفير إحصاءات قابلة للمقارنة دولياً عن تكنولوجيا المعلومات والاتصالات كما تهدف إلى تعزيز بناء القدرات في البلدان النامية، مما يتيح رصد تطور مجتمع المعلومات. ويمكن أن يؤدي هذا إلى وضع مؤشرات إنمائية مركبة على غرار دليل الفرصة الرقمية (DOI).]

45. إن وضع مؤشرات لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات أمر مهم لقياس الفجوة الرقمية. إننا نرحب بإطلاق مبادرة *الشراكة من أجل قياس تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لأغراض التنمية* التي أطلقت في يونيو 2004، والتي هي عبارة عن شراكة متعددة الفرقاء *تهدف إلى تنسيق* مختلف المبادرات بشأن وجود وقياس مؤشرات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات على المستويين الإقليمي والدولي، وتطوير تلك المؤشرات. وتوفر هذه المبادرة إطاراً مفتوحاً لتنسيق الأنشطة الجارية والمقبلة ولوضع نهج متماسك ومنظم من أجل النهوض بتنمية مؤشرات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات على الصعيد العالمي وخاصة في البلدان النامية.

46. إن المشاركة في المعلومات المتصلة بتنفيذ نتائج القمة العالمية لمجتمع المعلومات مسألة مهمة. ونحن نذكر مع التقدير إطلاق مبادرة تقييم القمة العالمية لمجتمع المعلومات في أكتوبر 2004، تلك المبادرة التي ستكون أداة قيمة من أدوات المتابعة، فيما بعد انتهاء مرحلة تونس من القمة العالمية. ونشجع جميع أصحاب المصلحة في القمة العالمية لمجتمع المعلومات على مواصلة الإسهام بمعلومات عن أنشطتهم في قاعدة البيانات العمومية لتقييم القمة العالمية لمجتمع المعلومات. وفي هذا الصدد فإننا ندعو جميع البلدان إلى إقامة آلية لجمع المعلومات على الصعيد الوطني يشترك فيها جميع أصحاب المصلحة.

47. تدعو الحاجة إلى زيادة النهوض بالوعي بالإنترنت عملاً على جعلها وسيلة عالمية متاحة فعلاً للجمهور. ونحن متفقون على إعلان [موعد] يوماً عالمياً [للإنترنت] [لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات] [لمجتمع المعلومات] على أساس سنوي، من أجل العمل على زيادة الوعي بأهمية تلك الوسيلة العالمية، وبالمسائل التي تناولتها القمة، وخاصة الإمكانيات التي يتيحها استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات للمجتمعات والاقتصادات، وكذلك وسائل سد الفجوة الرقمية.

47A وتوجد حاجة إلى بذل الجهود لتحقيق التقدم في استعمال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بما فيها التكنولوجيات الفضائية من الإدارة القائمة على المعرفة في حالات الكوارث على سبيل الأولوية.

48. [ونطلب إلى الأمين العام للقمة العالمية أن يقدم تقريراً إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة عن نتائج القمة.]

49. **ونطلب إلى** الأمين العام للأمم المتحدة أن يقدم تقريراً عن أنشطة تنفيذ مقررات القمة العالمية لمجتمع المعلومات في أسرة الأمم المتحدة كجزء من تقريره السنوي إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي و/أو إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة.

[***49A.*** ونطلب إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي، من خلال لجنته المعنية بتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية، أن يشرف على ما يتم إجراؤه على أساس منهجي من تنسيق واستعراض ومناقشات للسياسات العامة بشأن نتائج مرحلتي جنيف وتونس من القمة العالمية لمجتمع المعلومات.]

[